[جدلية وحدة الدين والسياسة : بين القبول والرفض]

بحث نيل شهادة الإجازة شعبة العلوم القانون – مسلك القانون العام

5/31/2021

[لا شك أن الدولة لم تولي قضية اهتماما أكبر من التي حظي بها الدين , إذ أنه يعتبر أهم رابطة وأقواها بين أفراد المجتمع وأكثرها تأثيرا في حركتهم واختياراتهم , كما أنه الأمر الأكثر إثارة للتساؤلات والجدل و النزاعات , وفي العصر الذي أصبحت طائفة ترى في الانسلاخ من الدين حلاّ لمواكبة التقدم العالمي الحاصل , يرى معارضون أن الدين من أهم مقومات النجاح]

{إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ}

➢ مقدمة :

لم يعد الحديث عن الدين , في ظل دولة نامية تبحث عن سبل لمواكبة سيرورة الدول الكبرى , كلاسيكيا عاميا , بل تحول إلى واقع يفرض نفسه و يفرض النظر فيه والبحث عن حلول ناجعة وحقيقية للتعامل مع مطالبه , فلا يمكن الكلام عن دولة تسعى مع الأمم نحو التطور والإحتكام إلى العلوم والمادية البحتة , في ظل دين يرعاها , فإما أن تخير بين ترك الدين بالكلية أو على الأقل شكليا , يرى في نصوص القانون البعيدة عن المصطلحات الفقهية والدينية والشرعية , وهذا الذي لن يتأتى إلا بعد تفكير عميق , لأن جذور الموضوع تمتد طولا عبر نظام الحكم , وعمقا في الجذور الفكرية والثقافية للنسبة الغالبة من المجتمع.

لقد حاول المغرب الذي حصل على استقلاله بمشقة الأنفس نفض الغبار وترتيب الأوراق ومعاودة النهضة , فلم يكن غير الدين حبل النجاة

للعلاقة بين أفراد المجتمع والسلطان , فكان الصلة التي أحيت الرابطة و أطفأت نار الخلافات إلى حين.

وخلال رحلته لدخول القرن الحالي بدأت الضغوط المباشرة للتخفيف من حدة لجام الدين , ووضعه في الرف والانطلاق نحو العلمانية بعيدا عن ظلمات الأديان والخرافات , ممثلة في فئة ترى أن لا خيار أمام الدولة غير الانسلاخ من عباءتها القديمة و الغوص مع الدول في بحر الحرية المطلقة و اللامحدود والتفتح , وترك اختيار العقائد للناس يتفاضلون فيها فيما بينهم.

في مقابله ظلت فئة متمسكة بالدين معتبرة إياه ثابتة من ثوابت المجتمع , وإحدى أكبر سماته , وهي أهم نقطة تجمع بين روافده المتعددة و فئاته المختلفة , كما أنها ترى أن لا علاقة للدين بالتقدم والتخلف , بل يعد الدين , والذي هو الإسلام هنا , مساعدا ومادة علمية قوية ,و لا يعيق بأي شكل تقدم الدولة .

لتطل أقليات إيديولوجية تلوح بأفكار تراها حداثية وتنويرية وصالحة للتعامل مع الدين لمواكبة التطور دون تركه , من جهة ,و دون

الابقاء على سلطويته من جهة أخرى , فأفتت بإعادة فتح الكتب والمصادر الدينية و تصحيحها و تطويرها , وتعديلها , بل حتى إلغاءها إن استدعى الأمر , وإزالتها , بما يتناسب تلبيسه مع الواقع والمراد للدولة تحقيقه.

منذ تصدير الدستور عام 2011 والمغرب يسعى لتنزيل ما كان يهدف إليه , من بناء لدولة الحق والقانون , من خلال تقوية مرتكزاتها وصلاحيات مؤسساتها , من أجل وطن يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة , دون الانسلاخ من هويتها الثقافية والتاريخية والتي على رأسها الدين الإسلامي الحنيف و الذي يعد صلة الوصل بين الفئات المتنوعة المكونة للنسيج المجتمعي المغربي . لكن تطلعات الدولة تلك تقابلها تيارات تسعى خلف المجرى , إلى إعلان الدين عصى تعطل العجلة وتثقل كاهل الدولة و تغلق نوافذ الحوار والانفتاح , ما يجعلها ترفع شعارات إلغاء الدين من النص الدستوري والابقاء على دولة تسوسها نظم تطورية حداثية بعيدا عن ظلمات الخرافات والمعتقدات , دون المساس بحرية كل فرد بأن يختار ما يعبد.

فبين المطالبة بالفصل والمطالبة بالعزل , يكون الدين العامل الأكبر للصراعات الميدانية والحزبية داخل المغرب , فبين من يعتبر المغرب دولة لا يمكن فصلها عن الدين , يرى آخرون أن المغرب دولة لادينية وإن تظاهرت بعكس ذلك في النصوص أو البروتوكولات المتعلقة بهوامش حركة البلاد.

إن المطالبة بإلغاء الدين من النص الدستوري , أو تصحيح دوره في الميدان السياسي , أو حتى محاولة موازنته , ليست مجرد لافتات ترفع , بل هي حروب حقيقة بين من يرى في الإبقاء عليه مصلحة أو ضرورة وبين من ينفي قيمته ويحدها في العلاقة الروحانية بعيدا عن عصر النهضة والتطور الذي نعيشه .

وبلا شك فخلفية كل جهة مؤثرة في حدة النقا ش و آثاره , وتموقعهم في ضلوع السياسة لا شك مؤثر في قرارات الدولة , ما يبين على خيارات لا فيها ستؤثر على المغرب كدولة معانقة للأديان , داخليا و على الساحة الدولية على حد سواء.

➢ الفصل الأول : الفصل الثالث من الدستور.

✓ المبحث الأول : الفقرة الأولى من الفصل الثالث من الدستور.

▪ المطلب الأول : الإسلام.

الإسلام من سلم و سلّم , وهو من السلم والاستسلام والإنقياد , وهو الخضوع التام بالرغبة الاختيارية للفرد , ويعرف الإسلام على أنه السلام الناشئ عن تسليم المشيئة لله تعالى , والاسلام هي الديانة الإبراهيمية المحمدية السماوية التوحيدية المشرعة للعبودية لإله واحد وهو "الله" , وبالإيمان بغيبيات وشواهد يقرها الله تعالى على لسان الرجال الذين يبعثهم , وهم الأنبياء والرسل , ومحمد ابن عبد الله ﷺ خاتمهم وآخرهم.

يدين بالدين الإسلامي حوالي 24,8% من سكان العالم ,وهو ثاني أكبر الأديان من حيث الأتباع , وهو الأول من حيث نسب الإنتشار , وهي الديانة الغالبة في المغرب بما يقارب 98% بحسب تقرير أمريكي صدر عام 2014 .

وصل الإسلام للمغرب كما غالب الدول التي دخلها الإسلام عبر الفتوحات التي قامت بها الامبراطوريات الإسلامية , فالدولة الأموية في

شخص 'عقبة ابن نافع' اثر حملاته في شمال افريقيا , والذي دخل المغرب عام 686 م , وقبل دخول الاسلام كان المغرب تحت حكم الرومان , وسمي آنذاك بموريطانيا الطنجية , وكان البربر الوثنيون هم غالبية السكان فيه , واستمرت حملات دولة الخلافة الاسلامية في عهد عمر ابن الخطاب لنصف قرن تقريبا , لما وجده المسلمون من صعوبة في دخول المغرب , ليقبل بعد البربر على دخول الاسلام على التوالي.

اعتنقت غالبية المغاربة الإسلام ليعلنوا بعد ذلك انفصالهم عن الخلافة بالمشرق ببناء دولة اسلامية في المغرب و هي دولة الأدارسة والتي أسسها 'المولى إدريس بن عبد الله' , وتعاقبت السلالات المسلمة الحاكمة للغرب , إلى أن استقرت في يد العلويين الذين قدموا من الحجاز أرض المذهب المالكي الأولى , ليدخلوا المغرب و يشرعوه المذهب الأكبر فيه , و تأسست الدولة العلومية عام 1638 م واستمرت إلى اليوم , لما يقاربة الأربعة قرون , ليكون محمد ابن الحسن نزولا إلى المولى الشريف , الحاكم الثاني والعشرين في سلالته داخل المغرب.

لعب المالكيون الفقهاء والحكام دورا كبيرا في ترسيخ صورة الاسلام وتقوية جذوره في النسيج الفكري المغربي , وبأهمية الشرعية الدينية

للحاكم , والتي كان لها الأساس الفعلي في الحفاظ على حرارة المعتقد ضد كل الحملات التي وقعت على بلاد المغرب , بل حتى أعوام الإستعمار فشلت في سلخ الهوية الإسلامية , الرابطة بين العرش والشعب , ما جعل من الدين ركنا لا تنازل عنه للابقاء على هذا التلاحم , إذ يعتبر ملك البلاد أمير المؤمنين [الفصل41 من الدستور] , ما يعني هنا أن الشرعية الدينية أقوى من الشرعية السياسية , فلا يمكن تصور دستور تصوغة مؤسسة الملك بلا لبنة الدين.

- **المطلب الثاني : دين الدولة.**

حاول المغرب منذ أول دستور له بعد الحماية الإبقاء على النزعة التوفيقية بين السياسة والاسلام , وقد نصت الديباجة منذ 1962 م على أن الاسلام دين الدولة , وعلى أن الملك هو أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين.

فقد عملت الحركات النهضوية السياسية والدستورية منذ بداية القرن العشرين على تطوير مفاهيم الشورى والبيعة والميراث والطلاق وأحكام الشريعة و تكييفها في نماذج واضحة ما أمكن حتى تحظى بشرعية دينية من جهة , وبمرونة ذات طابع سياسي من جهة أخرى.

بدأت أولى خطوات تسييس الدين في نصوص الدستور بتقييد سلطان الحاكم من المطلق إلى المحدود , بتضمين فكرة الإنتخاب و تعيين ممثلين للأمة لتبادل الرأي وتبليغ صوت الشعب , لتتطور المطالب إلى أشكال تنظيمات سلطوية على أصول دينية بخطط سياسية . و مشروع دستور 1908 م طرق الباب الأول للدولة والدين و السلطان , والذي عزز بنصوص ضمنت توقير السلطان وصلاحياته و مركزه , مقابل الحديث عن مجلس الأمة ومنتدى الشورى والجبايات وحقوق وواجبات الأفراد.

لقد كان لإمارة المؤمنين أهم مورد لمشروعية النظام الملكي , ما جعل من تضمين الحقل الديني الضامن لصلاحيات الملك , وامتدادا لوظائفه بجذور الدولة بصفة الإمارة والسلطانية , ما يثبت كرسي العرش على أرجل عريضة ذات بعد خلافي وسياسي وتاريخي وقدسي , ما يبقي على الإسلام العمق الاستراتيجي للملك الدستوري.

لقد توحد غالبية المغاربة على محرك ديني واحد أساسه السنة المالكية , ما جعل من الاعتبار الديني أساس كل اهتمام سياسي بالشأن العام , ما جعله شرطا من شروط وجود الكيان المغربي , فالبعد التاريخي

و دور فقهاء المالكية وخطباء المساجد , عزز من مكانة الدين و سد منافذ التأرجح والخروج عنه.

وتعتبر المرجعية العليا في للدولة هو المحدد لسياستها ونظام مؤسساتها , وما ينتج عنها من قرارات وقوانين واختيارات , بذلك فإن الدساتير منذ أولها عام 1962 م إلى آخرها سنة 2011 م شكل فيها الإسلام الدور الرئيس الذي احتفظت به وأكدت على قيميته وفاعليته داخل الشأن الوطني وهويته الوطن.

وفي إطار المؤسسات الدستورية , استطاع الدين في شكل المؤسسة الملكية احتواء ومحاصرة الإسلام السياسي , والذي يأخذ زمامها بوزارة الأوقاف , التي تعتبر حبر الدين في الأوراق السياسية , والتي كفل إليها الإشراف على الشؤون الدينية للمواطنين و تنظيمها وحمايتها.

- ✓ **المبحث الثاني : الفقرة الثانية من الفصل الثالث من الدستور.**
  - **المطلب الأول : التنوع العقائدي في المغرب.**

يدين 98% من سكان المغرب بالدين الإسلامي , في ظل المذهب المالكي ,في حين يشكل المسيحيون 0,5% من نسبة السكان و تتقاسم الأقليات الأخرى , من شيعة و يهود ولا دينيين , البقية من نسبة السكان , وذلك لتقديرات أممية صدرت عام 2014 م وحسب الإحصاء المضمن بويكيبيديا , رغم هذا أكد التقرير السنوي الأمريكي عام 2015 م أن في المغرب زهاء 4 آلاف يهودي .كما قدر عدد الشيعة بنحو 8 آلاف , كما تكلم الخبر عن ما يقارب 25 الف نصراني , بين كاثوليك وبروتستانت , رغم أن خريطة التدين في المغرب تحركت بشكل كبير في الأعوام الأخيرة بفعل هجرة اليهود , وظهور تيارات فكرية ومذهبية ودينية جديدة , بمقابل تراجع الدعوة الإسلامية والتأطير الديني , إلا أنها حافظت على حصة الأسد للمسلمين ,ولم تغير الكثير في الأرقام .

تقوم لجنة الأقليات الدينية في المغرب بتمثيل المجمعات الفكرية والعقائدية الصغرى , بدعوى حمايتهم من التهميش والإضطهاد الذي تعاني منه أو قد تعاني منه في ظل ما يرى تعصبا دينيا مجمع عليه بين الشعب المغربي , لكن الحقيقة أنه لا يوجد أي مظهر من مظاهر الإعتداء أو أدية غير المسلمين أو اتباع المذاهب الأخرى , إلا أن دفاع الجمعية عن

فئات ترفع رايات مخالفة للأصول الكبرى للفكر الديني والتقليدي للمغاربة , كالأقليات المدافعة عن الشذوذ و المثلية والسامية , هو الذي استدل به على عدوان المسلمين على غير المسلمين , أو على الأقليات المخالفة لهم في الرأي والعقيدة.

لم يجرم المشرع تغيير الدين أو اعتناق فكر معين , لكن الفكر المغربي ونظام عيشه القائم على ثراث طينته الإسلام , جعل من غير المتدينين موضع شك و نظرة دونية, رغم تطور الفكر وانصرافه شيئا فشيئا عن مضايقة المخالفين له في المعتقد والمعبود , لكن الشر ما يرى في المجتمع هو تفكك آصرة الدين بفعل الدويلات الإيديولوجية التي تنشأ وسطه.

لقد عاش أتباع الديانات الأخرى خاصة اليهود , حياة طبيعية داخل المجتمع المغربي , وتبادلو فيما بينهم الأفكار والعقائد , ومنذ 2004 وضع المغرب خطة توحيد المذهب والعقيدة , والي جاء بعد الاحداث الإرهابية التي استهدفت مرافقه , في عملية عرفت ب"هيكلة الحقل الديني" , ورغم ذلك استمرت الفرق المذهبية في الظهور والانتشار .

وفي خطاب للعاهل المغربي 'محمد السادس' عام 2016 , والتي أتت في افتتاح مؤتمر "حقوق الأقليات الدينية في الديار الإسلامية" , قال :"إنه لا يوجد فرق بين مسلم وغير مسلم في المغرب , وأنه يحمل على عاتقه حماية الأفراد بغض النظر عن دينهم ".

ورغم أن المغرب بلد مسلم إلا أنه يسمح بممارسة الشعائر الدينية الخاصة بالأديان الأخرى , باقامة دور العبادة الخاصة بهم , لكنه يمنع في المقابل إكراه أي شخص أو مضايقته لدخول الإسلام أو الخروج منه, سواء قهرا أو استغلالا.

لكن هذا جعل من المطالبين بتوسيع باب حرية المعتقد , الى التطاول على أحكام التشريع المضبوطة أساسا بالفقه الإسلامي , خاصة المتعلقة بمدونة الأسرة والأحوال الشخصية , محاولين الضغط على الساسة من أجل تبديل فصوله , فيما يتعلق بالميراث والزواج والطلاق وغيره , وهذا ما يؤجج الصراع , إذ لا يرى في تغيير هذه الأحكام سوى تمظيق لوحدة المجتمع المسلم و الأسرة المسلمة.

- **المطلب الثاني : حياة غير المسلمين في المغرب.**

عند الكلام عن غير المسلمين , فإن حياة المعتنقين لديانات لاهوتية , تختلف عن نظيرتها من حياة اللادينيين , والذين يشكلون محور الصراع و العدو اللذود لدين الدولة , وهم أيضا الأكثر اضطهادا داخل مجتمع يدين بدين الاسلام.

فإلى جانب الغالبية الساحقة من المسلمين السنة تعيش مذاهب وطوائف دينية أخرى , كالشيعة واليهود والنصارى والبوذيين والبهائيين واللادينيين.

أكد التقرير الأمريكي الصادر عام 2013 م حول الحريات الدينية أن اليهود تمكنوا من شغر مناصب في الدولة , في المقابل حظرت أنشطة التبشيريين , لكن التقرير أقر في المجمل أن "المغرب يحترم حق غالبية المواطنين في ممارسة شعائرهم الدينية" .

لقد عرف المغرب عبر تاريخه نموذجا حضاريا للتعايش والتسامح والذي يشكل الضمير الجماعي للمجتمع المغربي , وشكل نموذج التفاعل المشترك بين المسلمين والنصارى واليهود ساعدا لحفاظ المغرب على أصوله المتعددة , هذه الأصول والروافد التي اعترف بها الدستور وعمل على تعزيز تنوعها ووحدتها وهويتها و تعددها.

في حين كانت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تضطهد اليهود , قدم المغرب نفسه كاستثناء فريد للرغبة المؤسسية في إبراز المكون اليهودي لتاريخ المملكة.

ويبلغ عدد اليهود حوالي 4 آلاف يتوزعون بشكل غير منتظم بين الوسط والشمال والذين لا يزالون يتمتعون بكل حرية وأمن بجميع الخدمات الضرورية لممارسة شعائرهم الدينية.

هذه الأمور لم تشفع للمغرب أمام دراسات أخرى تؤكد على أن المغرب يضيق على حرية المعتقد , وذلك بالنظر لتبني المغرب قوانين تجرم "زعزعة عقيدة المسلم".

يقول 'رشيد الجرموني' :"إن الأرقام الواردة في معظم التقارير الدولة التي تتحدث عن تجريم المغرب لتغيير الدين تظل أرقاما تقريبية " , ويضيف أن كثرة القيود التي يفرضها الدين الإسلامي دفعت الشباب نحو اللادينية أو إلى تبديل الإسلام بدين آخر, ورغم إقرار المغرب مبدئيا إلا أنه لا وجود لذلك عمليا , موضحا ان المغرب ليس به حرية المعتقد , خصوصا بتضمين الدستور على أن المغرب دولة إسلامية , ومن تم لا يتصور تقبل التعدد العقائدي.

يقول أحمد عصيد أن حرية المعتقد ما زالت تعيش ظروفا صعبة ومحنا بسبب استمرار الدولة المغربية في استعمال الدين في المجال السياسي، ونتيجة ذلك المغرب لا يعترف بالتعددية الدينية رسميا، ويعتبر أن الذين يتبنون مذاهب دينية أخرى مثل التشيع أو ديانات أخرى مثل المسيحية والبهائية منحرفون وضالون، ويتجلى التضييق في هذا المجال على الخصوص في منع ممارسة الشعائر الدينية علنا على جميع الذين يتبنون ديانات أخرى غير الإسلام واليهودية.

ويضيف : "في الحقيقة لا توجد قوانين مغربية تجرم تغيير الإسلام، الحقيقة أن القانون المغربي يجرّم فقط محاولة نشر ديانات أخرى والتعريف بها وإقناع المغاربة بتغيير دينهم إلى دين آخر، وهو ما يسميه القانون الجنائي "زعزعةَ عقيدةِ مسلمٍ".

تشير الناطقة باسم حركة "MALI" للدفاع عن الحريات الفردية , أن المغرب لا توجد به حرية المعتقد, وأن الدولة تصنع مواطنا مسلما لا مواطنا مغربيا , بل إن المغرب يفرض المذهب المالكي السني على المسلم , "كل هذا إن دل على شيء فإنه يدل على سياسة ديكتاتورية تحارب التعددية العقائدية" , وتضيف أن اعتناق غير الإسلام ينظر إليه على أنه

شذوذ , وعلى أن غير المسلمين خاصة اللادينيين هم أشخاص غير مصنفين على أنهم مواطنين , "فالدولة تتكلم مع المسلم السني المالكي فقط , واللاديني المغربي يعيش مهمشا بقوة القانون والمجتمع".

الفصل الثاني : المطالبات برفع الإسلام من الدستور.

المبحث الأول : المطالبين بحذف الإسلام من الدستور.

لعل العلمانية ذات الصبغة الاسلامية , هي الوبال الذي ينهال على الدولة من كل حدب وصوب بشتى أنواع المساومات , لتقعيد الدين من دستور الدولة .

يرى المطالبون بهذه الدعاوى , ان الدولة المغربية لا دينية في الحقيقة و إن خالفتها النصوص في ذلك , ويستدلون في ذلك بدول علمانية كالنرويج والدانمراك وغيرها , والتي تحتوي دساتيرها على دين , كما يرون أن الدين في المغرب "انتماء رمزي وليس مصدرا للتشريع والقوانين أو لتسيير المجتمع وضبطه" وبالتالي فهذا يجعل منها دولة لا دينية.

ويرى المطالبون بذلك ان "الاسلام دين الدولة" , تعني أن غالبية سكان الدولة مسلمون وليس يعني أن الدولة تحتكم في قوانينها إلى الدين لأن القوانين التي تعمل بها الدولة كلها قوانين وضعية حديثة , باستثناءات قليلة فيما يتعلق بالأحوال الشخصية.

اختلفت تياراتهم وإيديولوجياتهم وتباينت نشاطاتهم، إلا أن التعريف، الذي يتفقون عليه لمصطلح العلمانية، هو ضرورة "فصل الدين عن الدولة".

ففي نظرهم أن المغرب كان في أصله علمانيا يتضح ذلك في ثقافة وأعراف المجتمع الأمازيغي , الذي كان يبعد الدين عن ساحة السياسة , وبعكس ما يتم تلقينه للطلبة في المدارسة , بالابتداء من الأدارسة , فقد كانت قبلهم ديانات ومجتمعات أخرى أغنت هذا التاريخ .

إن مسلسل الديموقراطية مرتبط بتحديثات جذرية , وجميع الداعين إلى مشروع دولة القانون الحديثة هم منخرطون فعليا في التفكير العلماني , فالديموقراطية لا يمكن فصلها عن العلمانية ومن المستحيل أن تجد اليوم دولة ديموقراطية وغير علمانية.

يعرف شباب 'حركة 20 فبراير' العلمانية على لسان 'حكيم سيكوك' , بأنها :"مبدأ أساسي للعيش المشترك , وتعني إبعاد كل ما هو ديني عن ما هو سياسي ومدني , وبدون هذا المبدأ ستعاني فئات كبيرة في المجتمع من الحيف والاضطهاد . العلمانية بكل بساطة هي دعوة لاستخدام العقل والمنطق بدل الأفكار الخرافية المغذية للتطرف".

المبحث الثاني : تبريرات المطالبين بلادينية الدولة.

في ظل البحث عن نظام حداثي ديموقراطي , لا يمكن الحديث عن دين قديم , وأفكار همجية و معتقدات بدائية , وخرافات مليئة بالحقد والتحريض واقصاء الآخر , هذه أشهر العبارات التي يرفعها العلمانيون واللادينيون , المطالبون بترك الدولة بلا دين .

إن حقيقة الدولة المغربية ,في نظر هؤلاء , أنها علمانية لا تعترف بدين , وإنما تعتبر اسلامية كناية على الغالبية فيها , باعتبار أن جل المغاربة مسلمون , يتبعون المذهب السني المالكي , فنص "الاسلام دين الدولة" لا يعني أبدا أن "الدولة دولة إسلامية" , ولو أراد المغرب أن يعرف المغرب على أنه دولة إسلامية لصرح بذلك , ولدبج الإسلام وقدمه على أنه المصدر الأول للتشريع , وهو القاعدة المنظمة للسلوك السياسي , ولأصبح

اسم الدولة "المملكة الإسلامية المغربية" , على شكلة الدول الإسلامية الأخرى , كإيران و السعودية .

وإلى جانب الوثيقة الدستورية , هناك ايضا واقع يدعم حقيقة بعد الدولة عن الدين , فلباس الشباب والشابات وأسلوب تعاملهم , وطريقة حياتهم , بعيدة عن الحياة الاسلامية و طريقتها , كما أن الحانات والغرف الليلة منتشرة بشكل واسع و أبوابها مفتوحة , كما أن نقاط بيع الخمور والكحوليات معروفة ومرخص لها بالبيع , كما أن العلاقات الجنسية خارج رابطة الزواج أصبحت مألوفة , والنساء بائعات الهوى منتشرات على ملتقيات الطرق بلا حسيب , ولا تجريم , ويمارسن مهنتهن ليل نهار , في الخفاء وفي العلن.

إن المتأمل في الواقع اليومي الذي نعيشه ،لا يخرج إلا بقناعة مفادها أننا نعيش في بلد علماني في مختلف جوانبه السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والدينية ،والحقيقة أن العلمانية لا تحتاج سوى إلى إعلانها في دستور فاتح يوليوز 2011م ،أما في الواقع فإننا نعيشها بشكل واضح وضوح الشمس في واضحة النهار ،لكن تحت غطاء

"المملكة المغربية دولة إسلامية" التي جاء بها الدستور السالف الذكر.إذن ما هي مظاهر العلمانية في المغرب؟.

تتعدد مظاهر العلمانية في المغرب بشكل كبير ،إلا أننا سنقتصر على ذكر أهمها وأكثرها شيوعا منها :

– الخمور التي تنتجها الشركات المغربية تعتبر من أجود أنواع الخمور في العالم ،والتي تباع في محلات تجارية مرخص لها من طرف الدولة ،ويتم تقديمها في المطاعم والفنادق للمغاربة بدون مشاكل ،ورغم أن القانون ينص على منع بيع الخمور للمسلمين ،والحقيقة أن أرباب شركات إنتاج الخمور لو عولوا على البيع لغير المسلمين لكانوا أفلسوا منذ سنوات وأغلقوا معاصرهم أو ربما غيروها بمعاصر الزيتون.

– الحرية الجنسية بين المغاربة والمغربيات أصبحت متاحة اليوم أكثر من أي وقت مضى ،وأصبح منظرا عاديا أن ترى اليوم في الحدائق والشوارع شبابا يسيرون متعانقين صحبة صديقاتهم .

– أصبح عاديا في المغرب السخرية من الطقوس الدينية في الأعمال السنيمائية والأدبية ، بل إن الأكثر حدة وخطورة ما صدر مؤخرا عن

المفكر العلماني "أحمد عصيد" بإتهامه رسالة الإسلام بالإرهابية ،والغريب في الأمر أن الجهات الرسمية لم تقم بإصدار أي بيان إستنكار أو تنديد في حق هذا الشخص.

– المرأة المغربية أصبحت تلبس لباسا شفافا وعاريا ،لا يمت بصلة باللباس الإسلامي ،كما أن النساء المحجبات في المغرب هن الأكثر تعرضا للمضايقات من غيرهن عند طلب الشغل .

– أصبحت الدعوة إلى الحرية في إختيار الدين الذي يروقك شائعة في بعض المنابر الإعلامية ،يقودها مثقفون وفنانون ونجوم معروفون ،بحيث لم يعد مشكلا أن تتحدث عن الحق في التمسيح أو التهويد ،المشكل يبدأ عندما نعلن عن موقف معارض لهذه الأفكار،بحيث ينعتك هؤلاء بالتعصب والإعتداء على حرية الفكر .

– الرواتب الدنيا في المغرب هي رواتب الأئمة وخطباء المساجد والذين يسهرون على نظافة بيت الله ،بحيث لا تتعدى في مجملها 800 درهم في الشهر.

– القمار والميسر حرام شرعا ،وعندنا في المغرب الدولة هي التي تسهر على تنظيمه وإشاعته ،وتتكلف أغلب الجرائد للتسويق له كما يحدث مع اللوطو والكينو والطوطوفوت ،كما أن هناك مقاهي مرخص لها تعج بمهلوسي لعب "الترسي"،في حين نجد أن تركيا تعلن علمانيتها في الدستور تمنع فتح كازينوهات على ترابها ،وكذلك الشأن بالنسبة لإسرائيل.

– البنوك لا تتعامل في المغرب إلا بالفوائد.

كما يضيف أصحاب هذه المطالبات , اعتراضهم على استغلال الدين لترسيخ الحكم و التشبث به , واستغلاله للحصول على المناصب العليا في الدولة , وضمان الاستقرار على كرسي الحكم , فالدولة المحكومة باسم الدين لا تسمح للمواطن بمحاسبة المسؤول ذي الشرعية الدينية , بل تعتمده الأنظمة لاخضاع شعوبها و جمعهم تحت مسمى واحد , لا يستطيعون الخروج عنه , أو المطالبة بحقوقهم , في ظل دين تأمر نصوصه بالانصياع للحاكم و الرضوخ لسلطته .

ويقول الناشط المغربي إدريس المهدالي في حديث لموقع (إرفع صوتك) إنّ "العَلمانية هي الضامن الحقيقي لاستقرار بلدنا الذي أحياناً تطفو إلى سطحه بعض النعرات القبلية والتطرف الديني".

ويرى أن تطبيق العلمانية كنظام وكمفهوم مشترك بين الناس "يضمن على الأقل لنا كمواطنين مغاربة أن نمارس شعائرنا الدينية كل على أريحيته من دون أي وصاية، فالمسلم يصلي في مسجده والمسيحي يرتاد كنيسته ويتعبد اليهودي في معبده دون أي تدخلات أو أي حرج ويسود القانون فوق كل شيء".

ويضيف أن "لا حق للجماهير أن تعاقب شخصاً ما نيابة عن الدولة كسلطة لها الحق في العقاب من أجل خير الجميع حسب القوانين المنصوص عليها في القانون المدني الوضعي".

ويردف المهدالي الذي يعمل أستاذاً للغة الإنجليزية، في حديثه للموقع، "العَلمانية تحترم حق الأقليات في ممارسة حريتها دونما حرج، طبعاً في حدود اللائق والمقبول، كما تقضي بفصل الدين عن السياسة".

ويشير إلى أنّ "السياسيين ذوي المرجعية الدينية يجب أن يمارسوا السياسة بما فيه خير للوطن والمواطنين وليس بما يكسبهم أجراً"، قائلاً "أن تكون سياسياً بمرجعية دينية لا يعني بالضرورة أنك ضمنت الجنة وأنّه يمكنك أن تلعب دور الهادي. هذه من خصائص الأنبياء في عصرهم، أما السياسي فدوره التأثير إيجاباً في حياة الناس عبر ممارسته مهنته".

الفصل الثالث : الهيئات الرافضة لحذف الاسلام من الدستور :

المبحث الأول : الجهات المدافعة عن دين الدولة :

منذ أن أقر المغرب المذهب المالكي , في عهد الأدارسة , وهو متمسك به , معتمد عليه في فقه المعاملات والعبادات , ولم يعرف بلد , استقرار مذهب و عكوف المجتمع عليه وتقبله , مثلما أقبل المغاربة على المذهب المالكي , الذي وحد صفهم , وجمع كلمته , وألف بينهم .

لقد منّ الله تعالى على المغرب منذ القرن الأول الهجري بدخول الاسلام إليه على يد 'عقبة بن نافع الفهري' رحمه الله , وكانت الدولة الادريسية هي أول دولة إسلامية في المغرب , وقد كان المغاربة حينها متفرقين في مذاهبهم , بين الحنفية و السلفية و الأوزاعية وغيرها , إلى أن

توحدوا على المذهب المالكي , ومنذ ذلك إلى اليوم , والمغرب متشبة بدينه ومذهبه , وهو أمر اجمع عليه المؤرخون و أطبقوا عليه , يقول 'ابن خلدون' في مقدمته :"وأما مالك رحمة الله عليه فقد اختص بمذهبه أهل المغرب والأندلس , وإن كان يوجد في غيرهم إلا أنهم لم يقلدوا غيره إلا في القليل لما أن رحلتهم كانت غالبها إلى الحجاز وهي منتهى سفرهم , والمدينة يومئذ دار العلم ومنها خرج إلى العراق , ولم يكن العراق في طريقهم فاقتصروا على الأخذ عن علماء المدينة , وشيخهم يومئذ وإمامهم مالك وتلاميذه من بعده , فرجع إليه أهل المغرب والأندلس وقلدوه , دون غيره ممن لم تصلهم طريقته " و وقال 'الناصري' في 'الاستقصاء ' :"والمعروف أن مذهب مالك ظهر أولا بالأندلس ثم انتقل منها إلى المغرب الاقصى أيام الأدارسة".

يرتكز الحكم في المغرب على نظام ملكية تنفيذية تستمد مرجعيتها من إمارة المؤمنين وبالتحديد من نظام بيعة ممثلي الشعب للحاكم الذي هو الملك. وكما هو معلوم، فالبيعة مفهوم ديني محض كان يتعامل به الرسول محمد ﷺ مع أتباعه من الذين كانوا يدخلون في الإسلام ونذكر كمثال بيعة العقبة وبيعة الرضوان، حيث كان يجتمع الصحابة لتزكية

الرسول وتجديد الولاء والطاعة كقائد للأمة فتوارث الناس هذا الشكل لتزكية ملوكهم في الدول ما بعد الرسول الاكرم إلى يومنا هذا في بعض الأقطار.

فالحكم في المغرب إذن يرتكز على أساس ديني مادام الملك هو الحاكم الفعلي ومادام يستمد شرعيته من نظام ديني اسمه البيعة وكذا النسب الشريف للعائلة الملكية. فالدين إذن متغول في السياسة على المستوى الأول ولا أحد ينكر هذا المعطى مهما حاول أن يبحث عن مبررات.

يتّبع المغرب بحسب ما ينصّ دستوره "نظام ملكية دستورية، ديمقراطية برلمانية واجتماعية". ويرد في الفصل الأول من أحكامه العامة "تستند الأمة في حياتها العامة على ثوابت جامعة، تتمثل في الدين الإسلامي السمح والوحدة الوطنية متعددة الروافد والملكية الدستورية والاختيار الديمقراطي". أمّا الفصل الثالث من الدستور، فيشير إلى أنّ "الإسلام دين الدولة، والدولة تضمن لكل واحد حرية ممارسة شؤونه الدينية".

يرأس الملك، الذي يُشار إليه كأمير المؤمنين في المغرب، المجلس العلمي الأعلى، الذي يتولى دراسة القضايا التي يعرضها عليه. وبحسب الفصل 41 من الدستور، "يعتبر المجلس الجهة الوحيدة المؤهلة لإصدار الفتاوى التي تعتمد رسمياً، في شأن المسائل المحالة إليه، استناداً إلى مبادئ وأحكام الدين الإسلامي الحنيف ومقاصده السمحة".

ويمارس الملك الصلاحيات الدينية المتعلقة بإمارة المؤمنين، والمخولة له حصرياً، بمقتضى هذا الفصل.

المبحث الثاني : ردود وتبريرات الرافضين لنزع دين الدولة.

لم تكن العلمانية أبدا حلاّ للمشاكل الداخلية للدول , بل قد تكون سببا كبيرا للصراعات الداخلية ولفشل الأنظمة وتهاويها , فهناك العديد من الدول المتخلفة رغم أن نظامها ليبيرالي علماني , كبرونواي وأنغولا و فنزويلا ... , فالتقدم لا علاقة له بفصل الدين أو الإبقاء عليه وإنما بتمويل العلوم والبحوث العلمية وتحسين جودة التعليم والقطاعات الحيوية , كالصحة والشغل , والقضاء على الرشوة والمحسوبية والفساد والغش , وتسديد الديون , وإقامة المشاريع الإقتصادية.

ولم تكن حرية انتقاد الحكم والحاكم والنظام ذات علاقة بتقدم البلاد وتطورها , فكل الأمم القديمة كالفراعنة والإغريق والرومان والفرس , والحضارات الصينية , كان فيها من استبداد الحكام لدرجة التأله وتنصيب الحاكم نفسه إله على الشعوب , ورغم ذلك صنعت هذه الأمم حضارات قوية , وكبيرة , والإتحاد السوفياتي , كان أيضا يعتمد في حكمه على الديكتاتورية والحكم المطلق ورغم ذلك , كان ثاني أقوى اقتصادات العالم.

واليوم نجد الصين بدكتاتوريتها و هي تنافس العالم وتصبح ثاني أقوى الدول في العالم , وهي تسير للتربع على عرش الاقتصاد العالمي.

في مقابل ذلك هناك دول كليبيريا والتي تعتمد نظاما مفتوحا , بإمكانك التعبير فيه عن رأيك وانتقاد الحكم والنظام , واقتصادها صفر.

فالعلمانية لم تحل مشكلة الدول ولم تؤثر في قوتها من ضعفها , ولم تحل مشاكل بلدان كثيرة , ولا يمكنها حل مشاكلها , فإذا لم تأخذ البلاد بالعوامل الفعالة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا , فلن تقدم لها العلمانية أي شيء يذكر.

وفي ظل العلمانية سنرى حروبا أهلية ونزاعات دينية ومذهبية , كالحروب المنتشرة في جنوب السودان و الكونغو ومالي وتشاد , والنزاعات الدينية , كالتي في الهند وميانمار والفلبين وأنغولا.

يتميز المغرب بطابع خاص يؤطر مكانة الدين داخل النظام السياسي اذ يعد الملك المتحكم الرسمي في التوجيه الديني للدولة. ففي سنة 1961، برز مصطلح "أمير المؤمنين" الذي جسد الحضور القوي للمؤسسة الملكية في الحقل الديني.

وقد سبق للقضاء المغربي أن كرس هذا المفهوم بوضوح في قرار جاء فيه: "حيث إن المغرب دولة ذات نظام ملكي تيوقراطي، يعتبر الملك خليفة لرسول الله، وليس دولة دين، (..) والمغرب دولة إسلامية ليست فقط لأنها تمارس الديانة الإسلامية وتتشبث بها، بل لكونها أيضا تتحد في هويتها مع الإسلام، الذي يشكل سبب وجودها، الأمر الذي ينتج عنه في المغرب، نظرا للإتحاد التام بين المجتمع السياسي والفكر الذي يستند إليه، أن أي مساس بالديانة الإسلامية يتضمن في نفس الوقت خدشا للنظام العام المغربي".

وتم تقعيد مؤسسة إمارة المؤمنين دستوريا من خلال الفصل 19 الذي تضمنته الدساتير الأربعة المتعاقبة، بوصفه دستورا داخل الدستور، يضيف للملك كرئيس دولة ذي صلاحيات محددة، صلاحيات أخرى واسعة "مطلقة" يمارسها انطلاقا من دوره كأمير المؤمنين.

تتبلور في المغرب مواقف تتعلق في الدين ترى الاسلام عاملا عقائديا واساسيا لانشاء بنية اجتماعية وسياسية مختلفةدانيال زيسنوينان المغرب هو ميدان بحث سهل من جهة منهجية للفحص عن اسئلة في شأن مكانة الدين في المجتمع في الدول العربية. والمغرب بخلاف دول عربية اخرى في الشرق الاوسط لا يحتاج الى مواجهة وجود أقليات عرقية ودينية داخله لأن كل سكانه تقريبا مسلمون سنيون. وهو يتمتع ايضا باتصال سياسي ذي عمر طويل لأن المغرب لم يكن جزءا من الدولة العثمانية والسلالة الحاكمة فيه تولت السلطة منذ أواخر القرن السابع عشر. والمغرب مثل سائر دول المغرب، مقطوع عن الصراع الاسرائيلي العربي، ويسهم هذا الابتعاد ايضا في كونه جذابا باعتباره موضوع بحث. وينبغي ان نضيف الى ذلك حقيقة ان المجتمع المغربي حافظ ويحافظ على صلة قوية بالتراث الديني. فالاسلام أساس مركزي في تعريف الهوية

المغربية، ولهذا فان الفحص عن اسئلة تتعلق بمكانة الدين في المجتمع آسر بصورة مميزة.والمغرب فوق ذلك ايضا وربما أكثر من دول عربية ومسلمة اخرى، يواجه التحديات التي تجابهه بها الحضارة الغربية القريبة منه جدا، ويُمكّن هذا الباحثين من تفحص مجتمع عربي 'خالص' يتخبط في مشكلات هوية وبحث عن الذات في عالم القرن الواحد والعشرين المتغير. والمغرب أقرب من ناحية جغرافية الى اوروبا من المراكز الاسلامية التاريخية في شبه الجزيرة العربية. وكثير من سكان المغرب يمكثون في الدول الغربية فترات طويلة. وهم ايضا يشاهدون بلدهم في قنوات تلفزيونية غربية ويستعملون وسائل اتصال اخرى للغرب. وهذا الانكشاف يجعل علاقتهم بالدين والحضارة الاسلامية مركبة جدا.

وقياسا بدول عربية اخرى يعتبر المجتمع المغربي منفتحا جدا، ويجري فيه نقاش يقظ جدي في قضايا مكانة الدين في المجتمع وعلاقة الفرد بالاسلام كما يُعبر عن ذلك في الحياة اليومية، ويتم هذا النقاش علنا ويُمكّن هذا الباحثين من متابعته.من اجل جميع هذه المزايا البحثية يستطيع المغرب ان يقترح وجهات نظر تغنينا بادراكات يصعب التوصل اليها في البحث في دول اخرى. وهذه المزايا معروفة لجميع باحثي المغرب، لكنني أستصوب الاشارة اليها قبل ان أفحص فحصا عميقا عن قضية

الدين والمجتمع في المغرب اليوم. ان قضية مكانة الدين وأهميته في المجتمع المغربي في ظاهر الامر ليست معقدة بصورة خاصة. فالاسلام ركن أساسي في تعريف الهوية المغربية. وتتحدد مكانة الملك في المغرب بجملة عوامل منها كونه زعيما دينيا 'أمير المؤمنين'، وأنه من سلالة النبي ويتمتع بالبركة.

يحضى الدين الاسلامي بمكانة رفيعة و مقدسة في نفوس و عقول الشعب المغربي، فهم مسلمون سنة و مالكيون،اذ ليس في المغرب تعدد ديني أو طائفي أو تعدد مذهبي،"و كان الاعتبار الديني دائما هو المحرك الأساس لكل اهتمام سياسي بالشأن العام ،لذلك فإن الدين في المغرب،كان و ما زال شرط من شروط الوجود ،و معنى ذلك أن البعد التاريخي لمكانة الدين في النظام السياسي المغربي متجذر في التاريخ المغربي،اذ يؤدي العلماء و خطباء المساجد باستمرار دورا مهما في تعزيز هذه المكانة التي يعتبرون مساندتها واجبا شرعيا يجب الالتزام به و المحافظة عليه طبقا لمقتضيات البيعة (العهد على الطاعة)،لذلك فإن محاولة طرح مسألة الدين في المغرب فيها نوع من المبالغة،نظرا الى ما

يتمتع به المغاربة من وحدة، لأنه ليس في المغرب سوى دين واحد و مذهب واحد.

تقول الصحفية 'خولة السلاوي' "لا يمكنني قبول العَلمانية كنظام حكم بالمغرب لأنها وبكل بساطة لا تنفع البناء التنظيمي والمجتمعي للمغرب"

➢ مراجعة :

لم يكتف المغرب بجعل الإسلام دينا له , يرجع إليه في أحكامه وتشريعاته , بل حوله إلى مادة كفل بها توحيد المجتمع داخل حدوده , وتوطيد العلاقة بين الشعب والحاكم , والسلطة , والمؤسسات المسيرة لشؤونه , فرغم الانفتاح الكبير لم يتخلى المغرب عن هويته وعقيدته التي بات عمرها يزيد عن اثني عشر قرنا , بل وحدها في المذهب السني المالكي , وترك للأقليات الدينية حق ممارسة شعائرهم الدينية دون المساس بها ,وتعامل مع المواطنين على أساس انتمائهم الوطني , دون اعتبار لعقيدتهم ودينهم.

هذا التلاحم الديني , جعل من الأقليات الدينية ترى فيه تنقيصا من حقهم و اقصاءا لهم , وتميزا لهم عن سائر أفراد المجتمع اعتبارا للإنتماء , فهم يعتقدون أن عيش غير المسلم السني المالكي داخل المغاربة أمرا صعبا , وأمرا ينظر إليه بالدونية والتنقيص , ما جعلهم يرون في الأنظمة الغربية حلاّ بعلمنة الدولة و إبعاد الفقه والدين عن السياسة ونظام الحكم , حتى يلغى الجانب العقدي كشرط للتمييز بين المواطنين.

➢ خاتمة :

لم تعرف الدول عبر العالم جدالا حول أمر أكثر مما عرفته حول الدين , إذا يعتبر الدين الرابطة الأقوى بين الأفراد , والتي يمتد حدودها بحدود الأفراد المعتقدين بهذا الدين , والذي يلغي بقية الفروقات من جنس وعرق ولون وانتماء ثقافي وتاريخي , ما جعلها تهتم بالدين و تحركه لخدمة مصالحها , كما استغلته الأنظمة الحاكمة لتثبيت كرسيها , وتوغل جذورها في الحكم ,و توسيع نفوذها وسيطرتها , وأحيانا اعتمد الدين وسيلة للضغط , و التميز ,ومؤججا للصراعات والحروب والنزاعات , إما نزاعات أهلية , أو خارجية.

فما عدا الحكم بإمارة المؤمنين وعكوف الغالبية العظمى من الشعب على الاسلام , لم يعرف المغرب أيا من هذه المشاكل بشكل عام خلال تاريخه الديني , بل قد شكل الدين القوة الرافدة لمهمة حضانة الأفراد و لمّ كلمتهم و توحيد صفوفهم .

تُطرح العلمانية في المغرب بشكل خجول. ويصطدم دعاة العلمانية بتوجه الدولة الرسمي المستند الى الشرعية الدينية وتوظف الدولة خطاب العلمانيين كأداة لقمع خصومها من الإسلاميين، كما يرى المحلل السياسي المغربي علي أنوزلا في تعليقه

النقاش حول العلمانية في المغرب مازال في بداياته، وهو يعاني من ضعف تأثير الأصوات التي تتبناه، ومن وجود بنيات اجتماعية وثقافية وسياسية صلبة مناهضة للعلمانية وللتحديث وللديمقراطية، بل ولكل أنواع التغيير...لذلك رفعت بعض الحركات اليسارية في ثمانينات القرن الماضي شعار "دمقرطة الدولة والمجتمع"، وذلك بعد أن أدركت أن فشل محاولات التغيير التي كانت تقوم بها، كانت تجد لها أكبر مقاومة داخل المجتمع نفسه.

وحتى اليوم مازال النقاش حول العلمانية في المغرب خجولا تطرحه بعض النخب الثقافية على استحياء في وسائل الإعلام والمنتديات السياسية والفكرية، على اعتبار أن العلمانية هي البديل لمواجهة مد التيارات الإسلامية المتنامي.

ونجد مطالب العلمنة اليوم في خطاب الحركة الثقافية الأمازيغية التي تطالب صراحة بفصل الدين عن الدولة. وفي خطاب اليسار التقليدي المشارك في الحكومة، الذي يطالب بعلمنة الحياة العامة، مع الاحتفاظ بالدين كمرجعية تقوم عليها مشروعية السلطة المركزية التي يحتكرها الملك. أما خطاب اليسار الراديكالي وبعض الجمعيات الحقوقية فهو واضح في مطالبه بإقرار مبدأ علمانية الدولة في الدستور، وإلغاء جميع فصوله التي تشير إلى تبنيها لدين معين.

ومقابل هذه الخطابات ذات التوجه العلماني، نجد خطاب الدولة نفسها الذي يبني كل مشروعيته على المرجعية الدينية لمؤسسة "إمارة المؤمنين"، وخطاب الحركات الإسلامية بمختلف توجهاتها بما فيها حتى تلك التي توصف بـ"المعتدلة"، المناهض لكل أشكال العلمنة سواء داخل الدولة أو المجتمع.

لقد أمر الله الأمة بالاجتماع واتحاد الكلمة وجمع الصف على أن يكون أساس هذا الاجتماع الاعتصام بالكتاب والسنة والحكم بما أنزل الله هو ما فرضه الله تعالى بالحكم بشريعته، وأوجب ذلك على المسلمين وجعله الغاية من تنزيل الكتاب

فقال سبحانه "إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللّهُ وَلاَ تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا"

وقال تعالى "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً."

لم يقرر القرآن أصلا بعد توحيد الألوهية كما قرر هذا الأصل العظيم "وجوب الاحتكام إلى الكتاب والسنة وطاعة الله ورسوله -صلى الله عليه وسلم- في كل ما جاء به. قال ابن كثير: فمن ترك الشرع المحكم المنزل على محمد بن عبد الله خاتم الأنبياء وتحاكم إلى غيره من الشرائع المنسوخة كفر.

إن مصطلح الدولة الدينية تمت صياغته لإخافة الناس من الحركة الإسلامية، رغم أن التعبير باللغة العربية لا يعني سوى الدولة التي تستند لمرجعية الدين في مقابل الدولة غير الدينية التي لا تستند لمرجعية الدين، ولكن تم إلحاق تعبير الدولة الدينية بمعنى الدولة الثيوقراطية والتي

تقوم على الحكم بالحق الإلهي المطلق حيث يزعم الحاكم أنه يحكم نيابة عن الله وأنه مفوض منه والدولة الدينية، بهذا المعنى لا توجد أصلاً في الإسلام وهي نموذج غريب على الخبرة التاريخية الإسلامية.

لذا أصبح مصطلح الدولة الدينية محملاً بمعاني لا تحتملها اللغة ولا ترتبط بالمشروع الإسلامي ولكن تم صياغة هذا المصطلح لتكوين صورة سلبية يتم إلصاقها بالمشروع الإسلامي حتى يحاصر بمعان سلبية وتدخل الحركات الإسلامية في دائرة الدفاع عن مشروعها، فمن المبادئ التي يقوم عليها النظام الإسلامي العدل والشورى والوسطية والواقعية. فتلك المبادئ جعلت من الإسلام نموذجاً مستقلاً في نظمه وهو في الوقت ذاته لم يتأثر بأي نظام من النظم الوضعية في العالم المعاصر بل بقي وسيبقى على استقلاليته على مر العصور والأزمان حتى يرث الله الأرض ومن عليه.

الإسلام هو الدين العظيم الذي ارتضاه رب العالمين للبشرية جمعاء، فقد واجه الإسلام منذ عهد النبي -ﷺ- وما يزال وسيبقى يواجه

الحروب والفتن ومؤامرات الشر والحقد إلى أن يأذن الله عز وجل بنصرة الإسلام وبلوغ هذا الدين مشارق الأرض ومغاربها. فما علينا إلا التمسك بكتاب ربنا وسنة نبينا ونتوب توبة عاجلة صادقة حتى نحكم شرعنا الحنيف ونسترجع مقدساتنا ونعيد أراضينا المحتلة ونسود العالم ونرجع كما كنا خير أمة أخرجت للناس.

يقوم النظام السياسي في المملكة المغربية، عبر تاريخها الإسلامي، على أن تنعقد البيعة لأمير المؤمنين، وقد نصت البيعات المكتوبة على أن أمير المؤمنين هو حامي الملة والدين، وتأتي هذه المهمة، على رأس المبادئ الكبرى، المعروفة عند الفقهاء بكليات الشرع، وهي حماية الدين والنفس والعقل والمال والعرض.

إن من دواعي شرح هذا التميز والاستمرار المغربيين، حاجة الناس في الداخل والخارج، إلى فهم مرتكزات السياسة التي تتصرف بتوجيهاتكم في تدبير الشأن الديني، في تناغم مع مقتضيات التاريخ الجاري،وانسجام مع الاختيارات الوطنية، وحيث إن هذا النموذج المغربي واقع فاعل في مجتمع له اختياراته وديناميته، فإنه ليس مجرد نموذج نظري، وبالتالي فإن تدبره

مفيد في فهم عديد من القضايا المتعلقة بالدين والسياسة في وقتنا الحاضر.

إنا نرى أن جدلية الدين والدولة موضوع لابد من النظر المطول فيه , فتبريرات المطالبين برفع الدين منطقية جدا و واضحة خصوصا وأنها تتناسب مع ما يبدو من قرارت الدولة وأسلوب تحركها , بينما يبقى للرافضين الأدلية العاطفية المبنية على التاريخ والماضي فقط , فالحاضر اليوم تميز عن الماضي بكثير من الأحداث والوقائع التي تفرض أسلوبا مختلفا للتعامل معه , مع هذا فنحن نرفض أي مساس بهوية المغرب الإسلامية أو عقيدة مجتمع وثوابتهم , ومقدسات المسلمين داخل المجتمع المغربي .

➢ تقرير البحث

الحمد لله تعالى , الذي بعونه تتم الصالحات , ونسأل الله تعالى السداد والعون , فإن أصبنا فمن الله تعالى , وإن أخطأنا أو قصرنا فمن نفسنا ومن الشيطان.

لقد لاحظنا خلال بحثنا عن الموضوع أمور عدة و مشاكل جمة و نقاط مشتبهة و خلافات كثيرة , سنبينها من خلال نقاط :

1) شح المصادر وقلتها و كثرة الاختلاف في المصادر المتعلقة بالموضوع .

2) الاختلاف الشديد والصراع الكبير والنقاش الحاد البعيد عن الموضوعية والمؤيد لجهة على الأخرى .

3) قلة مقالات من مختصين ودارسين للشأن المجتمعي المغربي , إنما معظم النقاشات هي نقاشات من صحفيين وصفحات غير رسمية , لا تسلم من عيوب ونقوص وأخطاء .

4) التحفظ الشديد و انعدام الموضوعية في كثير من المهتمين بهذا الشأن و كثرة المحاولات اليائسة للموازنة .

5) الإساءة للمقدسات من جهة المطالبين بعلمنة الدولة , والتشدد البغيض من الرافضين له .

6) انصراف المؤسسات الكبرى عن الموضوع و عدم انشغالها به رغم أنه ذا أهمية قصوى و أنه سر صراعات و مشاحنات قد تنشب عن صدامات .

7) غياب شبه تام لآراء المجتمع المدني المسلم حول الموضوع , وإنما وجدنا آراء لصحفيين و مؤثرين من الجانب العلماني , وقلة قليلة من الأصوليين المسلمين فقط من يعبرون عن الموضوع ويناقشونه.

تقرير حول البحث

منذ أن اقترحنا عنوان موضوعنا وبدأنا بالبحث عن مادة العمل من مراجع وكتب , علمنا أننا حشرنا أنفسنا في ما يعد غالبا بالتخصص ومستأثرا به من طرف المتخصصين ورجال السياسة , بينما بدى لنا الصراع الذي كنا نعتقده أنه ليس سوى غيض من فيض من ما هو حاصل في الحقيقة.

إن مخاطرتنا بالدخول في موضوع يشكل حساسية لدى كل الأطراف المتعلقة به , لم يمنعنا من تفكيك صراع لا ينقطع , وتجزيئه ودراسته و محاولة تحليله وفهمه و تقربيه في بحثنا هذا.

يعد الدين الرمز الأسمى لأي مجتمع , وإن المجتمع المغربي لا يختلف البتة في هذا , فالإسلام والذي حضنه المجتمع المغربي لأزيد من إثني عشر قرنا , لم تهدأ الخلافات حوله , والتي دائما ما كانت تحسم لصالح الفقهاء والحكام ذوي الشرعية الدينية , إلى أن فتح المغرب بابه للحضارات و التلاقح الفكري مع العقليات المجتمعية الأخرى , والتي كان نتيجته

انقسام الشعب المغربي إلى ثلاثة أقسام لابد وأن تجد كل فرد يدافع عن أحدها.

إن موضوعنا يكتسي أهمية بالغة من ناحيتين :

- **الأولى داخلية : تتمثل في فهم الصراع واضطراباته وأسبابه وآثاره وما يحدثه من نتائج على الصعيد الوطني قانونا وتشريعا وحكما.**
- **الثانية خارجية : وتتمثل في الصورة المأخوذة عن صراع الدين للنجاة , وكيف يؤثر هذا الصراع على تصدير واستيراد الأفكار والمبادئ والتي لا شك يبدوا أثرها على عجلات الدولة ووصماتها.**

وقد اعتمدنا في تصممينا للموضوع أسلوبا كلاسيكيا , وجاء تجزيء الموضوع على النحو التالي :

1. الفصل الأولى : والذي كان موضوعنا فيه دراسة الفصل الثالث من الدستور المغربي , وتاريخه وعمقه اللغوي والقانوني , فكان تقسيم الفصل إلى مبحثين :

- ✓ المبحث الأول : والذي عرضنا فيه الفقرة الأولى من الفصل , معرفين في المطلبين التابعين له , الإسلام , ومفهوم دين الدولة , تاريخا وعملا.
- ✓ المبحث الثاني : والذي كان النقاش فيه عن الفقرة الثانية من الفصل , مبينين أهمية حماية الدولة للأقليات الدينية و الفئات اللادينية.

2. الفصل الثاني : نبدأ فيه بعرض أول وجهات النظر , وهي الجهة المعارضة لإسم الاسلام في نص الدستور , و المطالبة برفعه منه و الغاء دينية الدولة , وكان نصيب هذا الفصل أيضا مبحثين :

- ✓ المبحث الأول : والذي تكلمنا فيه أنواع المطالبين بإنزال الاسلام من الدستور , وهم ذوي الخلفيات الدينية , من بينهم مسلمين و غير المسلمين من أتباع الديانات الاخرى , وذوي مذاهب إيديولجية كالعلمانيين والملاحدة.
- ✓ المبحث الثاني : خصصناه للتبريرات العقلية والمنطقية التي طرحها مناصروا سير الدولة نحو اللا دينية.

3. الفصل الثالث : وكان هذا الفصل من نصيب المناهضين لفكرة رفع الاسلام من الدستور .

- ✓ المبحث الأول : دعاوى المدافعين عن إسلام الدولة و خلفياتهم.
- ✓ المبحث الثاني : التبريرات والردود المطروحة على الشبهات حول الاسلام و دين الدولة.

وقد قسمنا كل مبحث إلى مطالب وفقرات تعين على الوصول للفكرة و فهم الموضوع وبنائه عقليا , ولاشك أن مرجعيتنا الإسلامية أثرت بنحو أو بآخر في اختياراتنا , لكنها لم تؤثر في مصداقية الموضوع و أمانته العلمية و الموضوعية , ونرجو من الله أن تكون مادة تنفع إخواننا في فهم الصراع الديني الحاصل . والحمد لله رب العالمين.

أهم المصادروالمراجع والمو اقع المعتمدة :

- ✓ المو اقع :

/http://www.habous.gov.ma

/https://adala.justice.gov.ma

https://www.cg.gov.ma/ar

/https://www.mmsp.gov.ma/ar

/https://www.dw.com/ar

/https://www.hespress.com

/https://www.aljazeera.net

/https://ar.wikipedia.org

/https://www.alukah.net

- ✓ كتب ومقالات :

الدستور المغربي |

العمل البرلماني في المغرب : قضايا وإشكالات | رشيد المدور

تاريخ دول المغرب العربي | محمود السيد

المغرب العربي وقضايا الحداثة | عبد الكبير الخطيبي

التاريخ الاسلام : بلاد المغرب | محمو شاكر

ما العلمانية | كاترين كنسلر

في سؤال العلمانية | مجموعة مؤلفين

الإسلاميون والحوار مع العلمانية والدولة والغرب | هشام العوضي

المجتمع المغربي كما عرفته خلال خمسين سنة | محمد بن أحمد شماعو

الإسلام وأصول الحكم | علي عبد الرزاق

فصل الدين عن الدولة | إسماعيل الكيلاني

المغرب في الدراسات الإستشراقية | لجنة القيم الروحية والفكرية .

المغرب مالكي لماذا ؟ | محمد الروكي

المغرب قبل الاستعمار : المجتمع والدولة والدين | محمد المنصور

الحرية الفكرية والدينية : رؤية إسلامية جديدة | أحمد كمال أبو مجد

الدين والمجتمع : دراسة سوسيولوجية للتدين بالمغرب | عبد الغني منديب

الدين والسياسة : تأصل ورد شبهات | يوسف القرضاوي

الدين والسياسة : تمييز لا فصل | سعد الدين العثماني

الفهرس

رقم الصفحة	الموضـــــــــــــــــــــــــــــــــــــوع
1	{ تقرير البحث}
4	مقدمة
6	الفصل الأول
7	المبحث الأول
10	المبحث الثاني
15	الفصل الثاني
15	المبحث الأول
16	المبحث الثاني
20	الفصل الثالث
20	المبحث الأول
22	المبحث الثاني
26	الخلاصة
27	الخاتمة
31	الملاحظات